

الرياض: صادرات النفط بحزيران تهبط لأدنى مستوى منذ 18 عاما



التغيير

سجلت صادرات النفط بمملكة آل سعود في حزيران/يونيو الماضي أدنى مستوى لها على الإطلاق منذ 18 عاما .

وانخفضت صادرات النفط بمملكة آل سعود 17.3 بالمئة في حزيران/يونيو مقارنة بما كانت عليه في الشهر السابق، لتصل إلى 4.98 ملايين برميل يوميا، مقابل 6.02 ملايين برميل يوميا في أيار/مايو، وفقا للأرقام الصادرة عن مبادرة البيانات المشتركة "جودي".

ويعتبر هذا الرقم لصادرات النفط بمملكة آل سعود الأقل لها منذ كانون الثاني/يناير 2002 على الأقل.

وتراجع إجمالي النفط المشحون من مملكة آل سعود، شاملا المنتجات البترولية، 18.7 بالمئة إلى 6.08 ملايين برميل يوميا من 7.48 ملايين برميل يوميا في أيار/مايو، في حين زادت مخزونات الخام 5.8 ملايين برميل إلى 153.35 مليونا .

وانتعشت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت بقوة منذ تهاويها إلى أدنى مستوياتها خلال 20 عاما في نيسان/أبريل الماضي، في ظل إعادة فتح تدريجي للاقتصادات وانحسار القلق من تخمة المعروض في ضوء تخفيضات الإنتاج. لكن الأسعار تظل منخفضة 32 بالمئة هذا العام.

وتراجع إنتاج المملكة من الخام حوالي 12 بالمئة عن الشهر السابق إلى 7.48 ملايين برميل يوميا في حزيران/يونيو، وهو أدنى مستوى منذ كانون الأول/ديسمبر 2002.

وانخفض استهلاك الخام بمصافي التكرير المحلية بمملكة آل سعود 4.7 بالمئة إلى 1.84 مليون برميل يوميا في حزيران/يونيو، في حين زاد الحرق المباشر للنفط 62 ألف برميل يوميا إلى 469 ألف برميل يوميا.

وارتفع إجمالي الطلب السعودي على المنتجات النفطية 330 ألف برميل يوميا في حزيران/يونيو إلى 2.16 مليون برميل يوميا، بحسب موقع مبادرة البيانات المشتركة.

وبدأت مملكة آل سعود في أيار/مايو الماضي، خفض إنتاجها من النفط إلى متوسط 7.5 ملايين برميل يوميا، امثالاً لقرار خفض الإنتاج 9.7 ملايين برميل يوميا من جانب تحالف "أوبك+"، منها مليون برميل يوميا تم بشكل طوعي خلال حزيران/يونيو فقط، فيما الملتزم به من إنتاج لدى المملكة 8.5 ملايين برميل يوميا.

وتتيح الرياض وأعضاء أوبك أرقام المبادرات الشهرية إلى مبادرة البيانات المشتركة "جودي"، التي تنشرها على موقعها الإلكتروني.

"جودي"، منظمة دولية، تأسست بقرار من منتجي النفط حول العالم مطلع تسعينات القرن الماضي، هدفها جمع الأرقام والإحصاءات المتعلقة بإنتاج النفط حول العالم وتقديمها على شكل دراسات تهم منتجي ومستهلكي النفط على حد سواء.

